JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (4)
16–كانون الثاني–2023
https://jaspss.com

بحث بعنوان

الشفافية المالية ودورها في التنمية الإقتصادية

رجاء علي محمد ابوغزله

محاسب

بلديه النسيم

الملخص

يتحدث الباحث عن الشفافية المالية ودورها في التنمية الإقتصادية اذ تعد الشفافية من المصطلحات الحديثة التي تعني ضرورة إطلاع الجمهور على السياسات وكيفية تسيير المال العام بهدف تحقيق مشاركة جميع الفاعلين بما يضمن الحد من مظاهر الفساد، في الدول المتقدمة تشكل الشفافية أحدى المبادئ الأساسية للتسيير العمومي، وأحد مقومات حكامة المالية العمومية، لعبت المؤسسات الدولية والمالية منها خصوصا دورا رئيسيا في صياغة معاييرها ومؤشرات قياسها، وفرضها كأحد أهم المعايير الواجب توفرها في تسييرالمالية العمومية في إطار اتفاقيات الشراكة أو برامج مساعدات التنمية المشروطة، ما يطرح مسألة شرعيتها لمساسها بسيادة القرار المالي العمومي للدول.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (4)
16–كانون الثاني–2023
https://jaspss.com

Abstract

The researcher talks about financial transparency and its role in economic development, as transparency is one of the modern terms that means the need to inform the public about policies and how to manage public money in order to achieve the participation of all actors in a way that guarantees the reduction of corruption manifestations. In developed countries, transparency is one of the basic principles of public management, and one of Elements of public financial governance, international and financial institutions in particular played a major role in formulating their standards and measurement indicators, and imposing them as one of the most important standards that must be available in the management of public finances within the framework of partnership agreements or conditional development aid programs, which raises the issue of their legitimacy due to their prejudice to the sovereignty of the public financial decision of countries.

❖ المقدمة

مفهوم الشفافية المالية هي إدراك أن السياسات المالية– من فرض الضرائب والاقتراض والإنفاق والاستثمار وإدارة الموارد العامة كلها تصرفات لها تأثيرات حاسمة على النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في جميع البلدان وعلى على جميع مستويات التنمية. وبالتالي، لابد من الإفصاح عن الميزانيات والارقام والسياسات والخطط المالية، للدولة بشكل عام، ولكل جهاز حكومي او تابع للحكومة، أو للقطاع الخاص ايضا. الشفافية المالية تشمل جانبين رئيسيين. الجانب الأول يتعلق بأحقية الوصول على البيانات والقوائم المالية لجميع الأفراد. وهذا الجانب يشمل تطوير الأنظمة القانونية الوطنية من خلال النص صراحة على إتاحة المعلومات المالية للجمهور دون تمييز. كما يجب أن تكون الاستثناءات محدودة في طبيعتها، ومحددة بوضوح في الإطار القانوني، وخاضعة للطعن من خلال آليات مراجعة منخفضة التكلفة ومستقلة وفي الوقت المناسب. ايضا، يجب على الحكومات نشر أهداف واضحة وقابلة لقياس السياسة المالية العامة الإجمالية، والاعلان بانتظام عن التقدم المحرز في مقابلها، وتوضيح الانحرافات عن الخطط. اضافة على ما سبق، يجب تزويد الجمهور بمعلومات مالية واستراتيجية عالية الجودة عن الأنشطة المالية السابقة والحالية والمتوقعة ومستوى الاداء والمخاطر المالية والأصول والديون العامة. يجب أن يكون عرض المعلومات المالية في الميزانيات، والتقارير المالية، والبيانات المالية ملزما لجميع المؤسسات في القطاع العام والاجهزة التابعة لها يفي بالمعايير المعترف بها دوليًا. يجب على الحكومات إبلاغ الأهداف التي تسعى لتحقيقها والمخرجات التي تنتجها بالموارد الموكلة إليها، والسعي إلى تقييم النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتوقعة والفعلية والكشف عنها. الجانب الاخر من الشفافية المالية هي حوكمة السياسة المالية. وتكون حوكمة السياسة المالية عن طريق استناد جميع المعاملات المالية للقطاع العام إلى نص النظام والقانون،

بحيث يتم سد الفراغ التشريعي حال اكتشافه. كما يجب أن تكون جميع القوانين واللوائح والإجراءات الإدارية التي تنظم إدارة المالية العامة متاحة للجمهور، وتخضع في تنفيذها لمراجعة مستقلة ومستمرة. كما يجب تحديد نطاق القطاع الحكومي والقطاع الخاص، خصوصا في ظل مفهوم الخصخصة والشركات المملوكة من قبل الدولة. فيجب تحديد من يعتبر ضمن القطاع العام والقطاع الخاص، وتحديده بوضوح وذلك لأغراض إعداد التقارير والشفافية والمساءلة. كما يجب الإفصاح عن العلاقات المالية الحكومية مع القطاع الخاص، وإدارتها بطريقة مفتوحة، واتباع قواعد وإجراءات واضحة. يجب أيضا تحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بزيادة الإيرادات، وتحمل الالتزامات، واستهلاك الموارد، والاستثمار، وإدارة الموارد العامة بشكل واضح في التشريع وتحديد اختصاص كلا من الفروع الثلاثة للحكومة (السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية). من عناصر الحوكمة للسياسة المالية هو أن يتمتع الجهاز الأعلى المتخصص بالرقابة المالية باستقلالية قانونية عن السلطة التنفيذية حيث يكون الوصول الى المعلومات اللازمة للتدقيق أكثر سهولة وبعيدا عن البيروقراطية. بشكل عام، وبعيدا عن تحليل المؤشرات الدولية، فإن الوصول إلى معلومات عالية الدقة، والمشاركة العامة الهادفة، وآليات المساءلة الفعالة تساهم في ابراز الجهود الوطنية في مكافحة الفساد. فهذا النوع من الشفافية يعزيز نزاهة وجودة وتنفيذ السياسات المالية، يحد من الفساد، يزيد شرعية الحكومة والثقة فيها، يزيد الاستعداد لدفع الضرائب وتوفير التمويل، يعزز فعالية المساعدة الإنمائية وبالتالي تعزيز العدالة والكفاءة والفعالية والاستقرار الاقتصادي واستدامة السياسات المالية، وتعزيز احتمالية أن يكون للسياسات المالية تأثير اقتصادي واجتماعي وبيئي إيجابي.

❖ أهمية الشفافية بالنسبة للشركات في الأسواق الناشئة

انضم عدد كبير من شركات الأسواق الناشئة إلى عداد الشركات الكبرى في العالم، وأصبحت تتمتع بنمو متسارع، لكن هذه الشركات –حسب تقرير حديث– ما زالت متخلفة عن نظيراتها الأكثر رسوخًا فيما يتعلق بالشفافية، وهو القصور الذي يمكن أن يحول دون أن تصبح شركات عالمية رائدة حقًّا في مجالاتها.

وبالنظر إلى أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات من 16 بلدًا للأسواق الناشئة، وجدت منظمة الشفافية العالمية أن متوسط مستوى الشفافية فيها 3.6 درجة فقط من 10 درجات. وباستخدام نفس طرق القياس، وجد تقرير 2012 حول الشركات الأكبر عالميًّا أن متوسط مستوى الشفافية 4.7 درجة. وبينما كانت واحدة من كل خمس شركات متعددة الجنسيات في الأسواق الناشئة سجلت مستوى أعلى من 5 درجات، فإن أقل من النصف بقليل من الشركات العالمية حقق ذات المستوى. ويجب أن تثير هذه النتائج القلق العميق لدى القائمين على إدارة تلك الشركات، والمستثمرين فيها، والحكومات والمواطنين في البلدان التي تعمل بها. إن أسواق رأس المال الحديثة تعمل على أساس توفر المعلومات، وكلما كبر حجم الشركة، ازداد عدد المستثمرين فيها واتسع انتشارهم الجغرافي، ومن ثم تزايد انقطاع التواصل بين ملاك الشركة (حملة الأسهم) والمديرين المسئولين عن سير العمليات اليومية. ويعد اتباع نهج الانفتاح، والتمسك بالشفافية، السبل الوحيدة لسد هذه الفجوة، ووضع المستثمرين في الصورة. وذلك هو السبب الذي يلزم الشركات ذات الأسهم المتداولة في معظم البلدان المتقدمة، بفتح دفاترها لمرات عدة في العام الواحد كجزء من عملية إفصاح تخضع لمعايير محددة، وقد سجلت شركات الأسواق الناشئة في المتوسط 54% على هذا المقياس، مقارنةً بـ72% وسط كبرى الشركات العالمية.

وتأتي جميع الشركات الأسوأ أداءً تقريبًا من الصين. ومن المثير أنه على الرغم من تسجيل الشركات المملوكة للدولة مستوى في المتوسط أسوأ من الشركات المدرجة بالبورصة (24% مقابل 67%) فإن الفئة الأسوأ أداءً كانت شركات مملوكة ملكية خاصة، حيث سجلت 15% فقط. وقد رأى مركز المشروعات الدولية الخاصة منذ وقت طويل أن كلاً من الشركات المملوكة للدولة والشركات العائلية بحاجة إلى تبني ذات نماذج حوكمة الشركات –بما فيها توسيع الشفافية– المستخدمة في الشركات ذات الأسهم المتاحة للتداول العام، هذا إذا رغبت في البقاء وتحقيق الازدهار. كما توجد للشفافية فوائد أخرى مهمة، فعلى سبيل المثال، كانت سياسات مكافحة الفساد من بين المجالات التي ركز عليها التقرير المذكور، حين ذكر:

"أن الشركات التي تنشر سياساتها في مكافحة الفساد، وتفصح عن التدابير الرئيسية التي تمارسها في هذا الشأن، تبعث إشارة قوية إلى حملة الأسهم، فحواها تأكيد التزام الشركة بمحاربة الفساد".

وتنطوي هذه السياسات على أهمية خاصة في البلدان التي يستشري فيها الفساد، فالقطاع الخاص هو الضحية الكبرى للفساد، كما يمكن أيضًا أن تكون من أقوى أدوات اقتلاعه. وهناك أهمية قصوى لسياسات مكافحة الفساد، خاصة مع قلق الكثير من الشركات العالمية إزاء مخاطر الفساد وخطر انعدام قوانين صارمة لمكافحته في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وبالنسبة لأي شركة في الأسواق الناشئة ترغب في التعامل مع شركة أمريكية أو أوروبية كبيرة، فينبغي عليها أن تكون قادرة على أن تضمن لهذه الشركات عدم التعرض لدعاوى قضائية مكلفة، أو تكاليف غير متوقعة "لتسريع" تنفيذ مشروعاتها. ومن الأشياء التي تستخلص من التقرير أن على الشركات في الأسواق الناشئة أن تنظر إلى الشفافية على أنها من الأصول، وليس الخصوم.

❖ **أثر الشفافية والمساءلة في القطاع العام**

يعد القطاع العام جزءًا أساسيًّا من أي اقتصاد. تنفق الحكومات مبالغ كبيرة من المال العام لتوفير مجموعة من الخدمات والبنى التحتية لمواطنيها. وفي أوقات الأزمات،و تستخدم الحكومات بشكل متزايد تدابير السياسات المالية لدعم النظم الاجتماعية ونظم البنية التحتية والنظم الصحية العامة، وتقدم الدعم المالي المباشر للشركات والمواطنين من خلال تدابير مثل دعم الدخل وإعانات البطالة. ووحدها الحكومات قادرة على تقديم هذا النوع من الدعم واسع النطاق خلال مثل هذه الأزمات.عالميًّا، تواجه كيانات القطاع العام العديد من التحديات التي يمكن أن تشمل زيادة الطلب على الخدمات عالية الجودة، وتقادم البنية التحتية، والمنافسة الضريبية، والقاعدة الضريبية المنخفضة، وفقدان الثقة، وتأثير التغيّرات الديموغرافية التي تسبب نقصًا في تمويل أنظمة المعاشات التقاعدية والإعانات الاجتماعية.

وبينما تتصارع الحكومات مع الأولويات المتنافسة، تحتاج إلى اتخاذ قرارات مهمة بهدف اتخاذ تدابير قصيرة الأجل تراعي بشكل مناسب الاستدامة المالية والقدرة على الصمود على المدى البعيد. فالقرارات التي تتخذها الحكومات اليوم ستؤثر على الأجيال القادمة، وسيكون لها تبعات على القرارات المستقبلية المتعلقة بالسياسات والضرائب والإنفاق. إن العقد الاجتماعي الأساسي بين الحكومات والمواطنين يتغير باستمرار، وبالتالي، هناك حاجة متزايدة للشفافية والمساءلة لمساعدة المواطنين على فهم كيفية إدارة الأموال العامة وإنفاقها، وكيفية اتخاذ القرارات وأسبابها، والأدلة والمعلومات اللازمة لدعم القرارات.

ولضمان قيام الحكومات وكيانات القطاع العام في جميع أنحاء العالم باتخاذ قرارات مستنيرة لصالح الناس والكوكب والاقتصاد، تدعو الحاجة إلى حوكمة وإدارة مالية عامة قويّتَيْن. تلعب مهنة المحاسبة، بما في ذلك

منظمات المحاسبة المهنية والأفراد، دورًا مهمًّا في دعم إدارة مالية عامة ملائمة للغرض وقطاع عام فعال. ومن خلال عملهما معًا، يمكن للقطاع العام ولمهنة المحاسبة المساعدة في تحقيق مستقبل أكثر استدامة وشمولية وازدهارًا.

❖ دور الشفافية في تحسين جودة القوائم المالية في ضوء المتغيرات البيئية المعاصرة

لقد أثارت الأزمات المالية العالمية جدلاً حول قضية مدى شفافية وجودة القوائم المالية، بل وشفافية المنشأة ذاتها، وفي إطار الاهتمام بالشفافية وتحسين الجودة وإعادة الثقة في القوائم المالية جاءت مبادئ الحوكمة والمعايير المحاسبية لتؤكد على أهمية وضرورة تحقيق الشفافية والإفصاح، وقد بدأ الاهتمام والالتزام الفعلي والحقيقي بمبادئ حوكمة الشركات والمعايير المحاسبية نتيجة صدور بعض القرارات بهذا الشأن من الجهات المختصة في ذلك الوقت. بالنسبة للتعرف على دور الشفافية في تحسين جودة القوائم المالية في ظل متغيرات بيئية معاصرة أهمها حوكمة الشركات والمعايير المحاسبية". ومن حيث تقييم دور الشفافية في تحسين جودة القوائم المالية في ظل متغيرات معاصرة هناك عدة أهداف أهمها حوكمة الشركات والمعايير المحاسبية، ولتحقيق ذلك هنا بعض العناصر التالية:

1. التعرف على أهم المتغيرات البيئية المعاصرة وأكثرها تأثيراً علي شفافية وجودة القوائم المالية.
2. التعرف على ماهية وطبيعة شفافية وجودة القوائم المالية، وأهم مؤشرات قياسها.
3. تحليل العلاقة بين المتغيرات البيئية وشفافية وجودة القوائم المالية.
4. تقييم القوائم المالية الحالية من زاويتي الشفافية والجودة في ضوء المتغيرات .
5. مدى إمكانية اقتراح إطار للقياس والإفصاح المحاسبي تحقيقاً لشفافية وجودة القوائم المالية.

6. مدى إمكانية اختبار الإطار المقترح تجريبياً للتحقق من جدواه العملية.

تُعد الشفافية إحدى أهم خصائص جودة القوائم المالية وتتحقق بالمرتبة الأولى بتوافر خصائص جودة المعلومات المحاسبية وهي الملاءمة والموثوقية، كما أنها تتضمن كمية ونوعية الإفصاح لتحقيق نوعي الإفصاح الكامل والعادل مع ضرورة أن يتم الإفصاح طبقاً لمتطلبات الحوكمة والمعايير.

تُعد مبادئ حوكمة الشركات بشكلٍ أساسي مبادئ للإفصاح المحاسبي، ومع ذلك فإنها أثرت بشكلٍ واضح على القياس المحاسبي أيضاً بشكلٍ أو بآخر، وبناءً عليه يمكن اعتبار المبادئ الخاصة بالحوكمة مبادئ للقياس المحاسبي أيضاً، كما أن أكثر هذه المبادئ أهميةً وتأثيراً وارتباطاً بالجانب المحاسبي هو مبدأ الإفصاح والشفافية، كما أنه يمكن تبويب معايير المحاسبة المصرية إلي ثلاثة مجموعات رئيسة هي معايير خاصة بالقياس المحاسبي ومعايير خاصة بالإفصاح المحاسبي ومعايير متخصصة.

❖ المالية العامة وسياسات الحكم الرشيد

يشكل غياب سياسات الحوكمة (الحكم الرشيد) عقبة كبيرة تعيق برامج الاصلاح والتطور الاقتصادي في البلدان النامية، ويعد الحكم رشيدا بمقدار درجة الشفافية التي تتسم بها مؤسسات البلاد وعملياتها. ويراد بمفردة "مؤسساتها" الهيئات العامة مثل البرلمان والوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة. وتشمل مفردة "عملياتها" الأنشطة الرئيسية كالانتخابات، والإجراءات القانونية، التي يجب أن ينظر إليها على أنها خالية من الفساد ومسؤولة أمام الشعب. الحوكمة مفهوم واسع يشمل كافة ابعاد الحكم لأي بلد، بما في ذلك سياساته الاقتصادية واطاره التنظيمي، بالإضافة إلى الالتزام بسيادة القانون. وفي مناخ الحوكمة الضعيفة، تزداد حوافز الفساد وتكثر الفرص لممارسته، ويؤدي الفساد إلى إضعاف ثقة المواطن في الحكومة، كما يهدد

نزاهة السوق، ويشوِّه المنافسة، ويعرض التنمية الاقتصادية للخطر. ولأن ضعف الحوكمة يضر بالنشاط الاقتصادي وينتقص من الرخاء، تحاول مختلف البلدان التي تمر بأوقات عصيبة، تبني سياسات الحكم الرشيد لأجل تأمين مسار سلس لعملية التنمية والاصلاح (الاقتصادي والسياسي والاجتماعي).

كذلك تعزز سياسات الحوكمة الإنصاف والمشاركة والتعددية والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة والثبات، وفي تحويل هذه المبادئ إلى ممارسات. اذ تشهد البلدان التي تتمتع بدرجة عالية من حوكمة المؤسسات العامة، إجراء انتخابات حرة ونزيهة وبشكل متكرر، ومجالس تشريعية، مُمثلة حقا للشعب، تشرع القوانين وتوفر الرقابة، وسلطة قضائية مستقلة تفسر تلك القوانين وتفعل نصوصها عبر احكام حيادية.

أجرى صندوق النقد الدولي، ضمن دراسة صدرت مؤخراً عن الشفافية والمساءلة والمخاطر المتعلقة بالمالية العامة، مراجعة لوضع شفافية المالية العامة في ضوء الأزمة الاقتصادية الأخيرة. ورغم التقدم الكبير المحرز منذ أواخر التسعينات في توسيع نطاق الافصاح عن بيانات المالية العامة وتحسين جودة هذه البيانات وزيادة درجة حداثتها، فقد خلصت المراجعة إلى وجود جوانب ضعف مستمرة في مدى تفهم الحكومات لطبيعة أوضاعها المالية الأساسية. ويرجع هذا القصور في مستويات الشفافية إلى العديد من الثغرات وأوجه عدم الاتساق في معايير الافصاح عن بيانات المالية العامة، والتأخر في التزام الكثير من البلدان بتلك المعايير وتفاوت مستويات التزامها، فضلا على عدم إجراء مراقبة فعالة متعددة الأطراف لمدى الالتزام بهذه المعايير.

❖ **المتطلبات الأساسية للشفافية المالية**

- الالتزام بالانفتاح ، والشفافية ، والأمانة ، فيما يتعلق بالمؤسسة ورسالتها ، وسياستها ، ونشاطاتها على المستويات الإدارية كافة ، بشكل يسمح بمساءلة جادة للمؤسسة وللعاملين بها فيما يتعلق بمعاملاتها كافة ومع الأطراف ذات العلاقة .
- العمل ، ضمن اجراءات واضحة ومعلنة ، على تبني مواقف ذات علاقة بسياسات المؤسسة المالية والتنموية ، ومواقفها من السياسات العامة ، ضمن سياسات اخلاقية صريحة توجه الخيارات الاستراتيجية.
- الالتزام بسياسة واضحة للنشر تتضمن حفظ وتوثيق كل ما يتعلق ببناء المؤسسة وعملها ، من خلال إصدار قرارات مجلس إدارة أو لوائح واجراءات مصادق عليها واضحة فيما يتعلق بنشر المعلومات الشفوية والكتابية أو المخزنة الكترونيا.
- التعهد بتوفير المعلومات الصحيحة للجمهور العام بأعلى مستوى من الدقة وذلك بتخصيص دائرة أو وحدة ، أو شخص على الأقل ، للقيام بهذه المهمة لتوفير قناة اتصال المؤسسة بالجمهور ، واتخاذ الإجراءات التي تضمن حفظ السجلات والمعلومات التي تتعلق بعمل المؤسسة بما يضمن دقة المعلومات والأمانة وسهولة عملية عرض المعلومات وتحليلها وتقديمها لطالبيها وفق اجراءات واضحة ومنظمة .
- التعهد بالمحافظة على سرية المعلومات الشخصية المتعلقة بشؤون الموظفين والعملاء ما لم يتنازل الأشخاص المعنيون عن هذا الحق أو يتطلب القانون كشف هذه البيانات.
- تبني اجراءات مكتوبة ومعلنة تحمي المواد البشرية في المؤسسة ، من الممارسات غير المهنية ، بما فيها أسس التوظيف ، والتقييم والتدريب والترقيات وسلم الرواتب ، وآلية اختيار المستفيدين، وشبكة علاقاتها.

- التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالشفافية المالية ، من خلال وضع اجراءات المراجعة المحاسبية والضبط الداخلي وآلياته.
- ينبغي أن تتولى هيئة مراجعة أو منظمة أخرى في حكمها ، تكون مستقلة عن السلطة التنفيذية باعداد وتقديم تقارير إلى السلطة التشريعية والجمهور في الوقت المناسب عن السلامة المالية لحسابات الحكومة ، وينبغي إنشاء مثل هذه الهيئة بمقتضى القانون ، كما ينبغي أن تكون هناك آليات لضمان اتخاذ اجراءات علاجية إزاء ما تكشف عن تقارير المراجعة من نتائج سلبية.

❖ مبادئ الشفافية المالية

يرتكز ميثاق الممارسات السليمة في مجال الشفافية المالية العامة على أربعة مبادئ عامة يقوم عليها الهيكل التنظيمي للميثاق وهي :

- المبدأ العام – وضوح الأدوات والمسؤوليات يعني بتحديد هيكل القطاع الحكومي ووظائفه والمسؤوليات داخل الحكومة ، والعلاقة بين القطاع الحكومي وباقي قطاعات الاقتصاد ، حيث يتعين على المؤسسات والقطاعات المالية ومؤسسات الأعمال العامة الأخرى مراعاة متطلبات الإفصاح والشفافية ، ومراعاة أخلاقيات الإدارة في القطاع العام.
- المبدأ العام الثاني – إتاحة المعلومات للجمهور : ويؤكد هذا المبدأ على أهمية نشر المعلومات المالية الشاملة عن المالية العامة في أوقات يتم تحديدها بوضوح ، حيث ينبغي أن تتضمن وثائق الميزانية عرضاً للتوقعات المالية العامة في الفترة المستقبلية ، وكذلك ينبغي الإفصاح عن الخصوم الاحتمالية في

الميزانية السنوية ، ويعين عرض التكلفة التقديرية لجميع بنود النفقات ، وكذلك استيفاء متطلبات المعيار الخاص لنشر البيانات فيما يتعلق بتقديم المعلومات عن الدين العام والالتزامات السابقة.

- المبدأ العام الثالث – علانية اعداد الميزانية وتنفيذها والابلاغ بنتائجها ويشمل نوعية المعلومات التي تتاح للجمهور فيما يخص عملية الميزانية وذلك من خلال :
- عرض تقرير سابق عن الميزانية قبل تاريخ مناقشة واعتماد الميزانية السنوية وبوقت كافي ، مع بيان نوايا الحكومة الاقتصادية والمالية العامة في المدى المتوسط ، وإبراز مجموع الإيرادات ومجموع المصروفات والفائض أو العجز أو الدين العام ، وعرض مشروع الميزانية على السلطة التشريعية قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل واعتماد الميزانية قبل بداية السنة المالية.
- ينبغي أن يتاح للجمهور الإطلاع على الآثار المالية العامة التقديرية لجميع التشريعات المقترحة من الحكومة.
- ينبغي تصنيف المعاملات حسب الأنشطة أو المخرجات وحسب البرامج أو النتائج ، وينبغي أن تشمل وثائق الميزانية معلومات أداء تفصيلية مالية وغير مالية عن جميع المخرجات والأنشطة والبرامج على بيانات مقارنة عن سنوات سابقة.
- ينبغي عرض تقارير المصروفات والإيرادات الشهرية والربع والنصف سنوية في مواعيد محدد قانوناً على السلطة التشريعية.
- ينبغي إجراء مراجعة مستقلة للنتائج المتحققة بالقياس إلى جميع أهداف الأداء وعرضها على الجهات ذات الاختصاص في مواعيد محدد قانوناً.

- المبدأ العام الرابع : – ضمانات صحة المعلومات – يعني بجودة البيانات المالية العامة والحاجة إلى التدقيق المستقل لمعلومات المالية العامة.
- ينبغي وضع آليات تكفل علانية إرساء المعايير الخاصة بالمحاسبة الحكومية وإبلاغ المعلومات المالية ، كما تكفل استقلالها عن الحكومة.
- ينبغي أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بمطابقة توقعات ونتائج المالية العامة وتحليل جميع الفروق الملحوظة وعرض تقريرها على السلطة التشريعية والجمهور بشأن جميع الأمور المتعلقة بسلامة سياسات المالية العامة وشفافيتها.

❖ **شروط الشفافية المالية**

من بين الشروط التي يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية يجب :

1. أن تكون الشفافية في الوقت المناسب ، حيث إن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيان لاستيفاء الشكل فقط وكمثال على ذلك ميزانيات الشركات التي تنشر بعد أشهر أو سنوات من إغفالها.
2. أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت.
3. أن تكون شارحة نفسها لنفسها دون غموض فقد تقوم بعض الشركات بنشر قوائمها المالية بالصحف استيفاء للشكل القانوني بدون مرافقتها أو بدون تقرير محافظ الحسابات .
4. كما انه لا يجب أن تخل الشفافية بالمبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل.

5. أن يعقب الشفافية مساءلة فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك.
6. حيث يجب أن تكون المعلومات وثيقة الصلة لأنها تؤثر عل القرارات الاقتصادية للمستخدمين عن طريق مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح التقييمات الماضية وتتحدد وثاقة صلة المعلومات من خلال طبيعتها وجودتها من ناحية الأهمية النسبية.

❖ المراجع

1. الفايز, et al. تعزيز النزاهة والشفافية لمكافحة الفساد المالي والإداري في القانون الأردني: دراسة مقارنة بالقانون االإماراتي. Diss. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, 2021.
2. ريمة مناع, and مريم لحسن. "دور حوكمة الشركات في تخفيض الممارسات المحاسبية الاحتيالية في السوق المالية السعودية." مجلة الواحات للبحوث والدراسات 11.01 (2018).
3. دكتور. (2019). دور لجان المراجعة في دعم الشفافية المالية للمصارف وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030.
4. بابكر, محمد بابكر حسن, الهادي آدم محمد إبراهيم, مشرف. م, & زهير أحمد علي أحمد. (2019). معايير التقارير المالية الدولية ودورها في تحقيق الإفصاح و الشفافية (Doctoral dissertation, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).
5. Hassan, M. F., & Al-Obeidi, S. B. (2020). دور معيار الشفافية والمساءلةISSAI20 في تضييق فجوة اداءديوان الرقابة المالية الاتحادي/بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الإتحادي. Journal of Madenat Alelem University College, 12(1), 120-141.
6. الابيارى, هـ. ف., & هشام فاروق. (2009). نحو إطار مقترح للشفافية في القوائم المالية دراسة تحليلية وتطبيقية. المجلة العلمية التجارة والتمويل, 29(2), 329-376.
7. سيد, سيد عبد الفتاح, and سيد عبد الفتاح. "أثر COVID-19 على تحسين مستوى شفافية التقارير المالية: دراسة تطبيقية." مجلة الدراسات التجارية المعاصرة 8.13 (2022): 265-304.